

تقرير إفصاحات إدارة المخاطر 2015

بنك الكويت الصناعي

باسكار ماجومدار
رئيس إدارة المخاطر
إدارة المخاطر
بنك الكويت الصناعي

يناير 2016

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

أهداف إدارة المخاطر:

- يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على أساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر .
- على المستوى الإستراتيجي، تعمل إدارة المخاطر في البنك على تحقيق الأهداف التالية:
1. تحديد المخاطر المادية للبنك
 2. تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك و ضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
 3. تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة و قوية على عمل هذه الوحدات،
 4. التقيد بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
 5. ضمان أن خطط البنك الإستراتيجية و خطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر
 6. رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة
 7. مساعدة الإدارات التجارية و الإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة و تنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك .
 8. تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك

إطار الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

- تقع مسؤولية إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية نزولاً إلى جميع مدراء الإدارات و خبراء إدارة المخاطر. و قد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لإطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترنت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر-وفقاً لقاعدة الرقابة الثلاثية-على عيب كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، و على إدارة مخاطر تعمل بشكل مستقل داخل البنك و كذلك على إدارة التدقيق الداخلي. و لأغراض تطبيق إطار الحوكمة، يقوم رئيس إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة مجلس الإدارة للمخاطر بهدف توجيهه و الإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. و يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر و هي مستويات المخاطر التي يختار البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. و يتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر تماشياً مع بيئة الأعمال و مع المعايير الإستراتيجية الداخلية للبنك.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

- كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة مجلس الإدارة للتدقيق، لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والأجور، ولجنة مجلس الإدارة للحوكمة.
- إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به و ذو مضمون عالي القيمة و في المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.
- ترصد لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كمياً ونوعياً في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشرافية على إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، و أيضاً بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، و الأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة المجلس للمخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة وظيفة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات إدارة المخاطر المتبعة.
- يكون رئيس إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس مجلس الإدارة. وتكون وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة أمن المعلومات وإدارة أمن المعلومات مسؤولين مباشرة أمام رئيس إدارة المخاطر (و التي تعمل بصفة مستقلة عن إدارة تكنولوجيا المعلومات). وبينما يتم إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن وظيفة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان و السيولة و السوق و جميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق و القياس الكمي، وتتبع و رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى أن تذهب إلى أبعد من المستويات المقبولة. و أيضاً فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر و تتبع مخاطر المحافظ الإستثمارية فضلا عن القروض الفردية والاستثمار، و المشاريع الجديدة و عروض المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، و تلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها و تقييمها و تخفيضها.
- تطبيقاً للمناخ التعاوني لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم (أليكو) التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول، والتي يشارك فيها رئيس إدارة المخاطر بصفته عضواً نشطاً في أعمال اللجنة. لجنة الائتمان و المخصصات

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

تتعامل مع التسهيلات الائتمانية و الدراسات التمويلية للمشاريع و الأمور المتعلقة بحالات التعثر و المخصصات. هناك أيضا مجموعة السياسات والإجراءات تعمل على مراجعة و الإشراف على صياغة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك بمشاركة من إدارات الأعمال التجارية في البنك. و تتمتع إدارة المخاطر بمسؤوليات لها الحق في التصويت من خلال عضويتها في لجنة السياسات والإجراءات. كما أن لديها مسؤوليات إدارية لصيانة وتحديث جميع السياسات والإجراءات. و من أجل المساعدة في هذا المسعى، فقد طبقت إدارة المخاطر نظام على شبكة الإنترنت يضمن الشفافية وإتاحة الفرصة لجميع الموظفين في الإطلاع و متابعة السياسات والإجراءات. و تعمل إدارة المخاطر على تنسيق خطط استمرارية الأعمال في البنك وأنشطة الإنعاش في حالات الأزمات و الكوارث من خارج موقع البنك الأصلي.

- **اختبارات الضغط:** أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل محافظ الأعمال في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، و ما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة و ما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الحالية. و تنسق وظيفة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. و يتم أخذ القراءات التقديرية على مخصصات الائتمان و تعثرات الاستثمار المقدمة من إدارات الأعمال التجارية كخسائر متوقعة و تقييم إدارة المخاطر على أساسها باستخدام أساليب النمذجة الداخلية التوقعات التقديرية للخسائر غير متوقعة و تغطية رأس المال المطلوب لفترات قياس سيناريوهات الضغط. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية و لجنة مجلس الإدارة للمخاطر و لمجلس الإدارة و السلطات الرقابية – بنك الكويت المركزي – لأغراض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض و احتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ و احتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية والآثار على معدلات كفاية رأس المال.

كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتحريك العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييرا استراتيجي أو اعتماد رأسمال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية و مخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.

- **البيئة المالية والتنظيمية:** شهد عام 2015 استمرارا للإنعاش البطيء الذي تلا الركود الكبير على مستوى العالم الذي كان قد بدأ في عام 2008 بقيادة الولايات المتحدة على الرغم من ضعف المؤشرات المقارنة في أوروبا والصين.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

وفي "الكويت، ظلت مؤشرات وهوامش الأعمال لقطاع الإنتاج ثابتة مع ميل إلى الانخفاض واستمرت مؤشرات الضغوط على النظام وعلى عملاء البنك، على الرغم من مستوياتها المتدنية بالمقارنة مع السنوات السابقة منذ الانكماش والمخصصات التقديرية. ومع استمرار هبوط أسعار النفط إلى أعلى من 50٪ كمستويات الذروة، فقد بدأت الآثار تزحف على الرغم من الكويت تتأثر بنسبة أقل من سائر منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

- استمر البنك في صقل المبادئ التوجيهية الخاصة ببازل 3 حسبما اعتمدها بنك الكويت المركزي . ودخل البنك مرحلة جديدة بفضل المشاركة النشطة و التشجيع من السلطات الرقابية والتفاعل المستمر مع فريق مجموعة إدارة المخاطر. وقد طبقت مبادئ بازل 3 التنظيمية بشأن نسبة تغطية السيولة ومعدل صافي التمويل المستقر على التقارير المقدمة.
- وقد تم إدخال مجموعة جديدة من مستويات التحمل tolerance levels ضمن بيان مطور للحدود القصوى لتحمل المخاطر؛ وأجريت اختبارات الضغط داخليا بصفة دورية خلال السنة. وقام الخبراء الخارجيين بتقييم البنك ونظامه الإداري ووظيفة إدارة المخاطر للبنك ونظم العمل بالبنك والإدارة والخطط والاستراتيجيات وقام الخبراء بإجراء اختبارات الضغط بشكل مستقل. ولم يخفق البنك في هذه الاختبارات المستقلة في أي من الفئات والمعايير التي تم تقييمها. وفي أعقاب هذا العمل والمناقشة مع فريق الخبراء، تأكدت قدرة البنك على أن وضع رأسمال البنك وموارده بعد التعرض للضغط على الإستمرار في الإستجابة لمتطلبات رأس المال وفقا لمعايير بنك الكويت المركزي.
- ومع ذلك، وبعد تطبيق بازل 3، أوقف بنك الكويت المركزي العمل بإدراج القرض الحكومي طويل الأجل ضمن رأسمال البنك على الشريحة الثانية Tier II ، نظراً لأنه لا يمكن تصنيفه "قرضاً ثانوياً" وبسبب أنه لم يذكر في عقد القرض ما يفيد بالقدرة الاستيعابية للخسارة loss absorption capacity . وقد أدى ذلك إلى مراجعة شاملة لمعدل كفاية رأس المال، على الرغم من أنها لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وأعلى من المستويات الداخلية وفقاً لسياسة خطة رأس المال. ومع ذلك، فإن التخفيض قد اثر بالفعل على مستويات التركيز الائتماني حيث شهد عدد قليل من الشركات التي لديها نسبة انكشاف ارتفاعا نسبيا فوق المستويات التنظيمية للتركز الائتماني، وقد طلب البنك وحصل على موافقة بنك الكويت المركزي على الإستمرار في التعامل مع هذه الشركات ضمن حدود أعلى من مستوى التركيز المعمول به بنسبة 15% من رأس المال.
- وقد إنشأت إدارة المخاطر نسخاً مطابقة لأسلوب CAMEL BCOM المستخدم من قبل بنك الكويت المركزي وأدخلت بيانات المخاطر من خلال لجنة المجلس للأصول والخصوم ولجنة المجلس للمخاطر وتستخدم النتائج الصادرة عنه من قبل لجان المجلس بما في ذلك لجنة الترشيح والمكافآت. وفي عام 2015، قام بنك الكويت المركزي بتنقيح أسلوب CAMEL BCOM وتحديث وتعزيز معايير التقييم لتتناسب مع البيئة الحالية. وعليه قامت وظيفة إدارة المخاطر للبنك الصناعي بتحديث الأسلوب المتبع لديها تزامنياً.

تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية:

في شهر نوفمبر 2015، أكدت وكالة "فتش" للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

تصنيفات وكالة فيتش

العملة الأجنبية

A+	تأكيد التصنيف طويل الأجل
F1	تأكيد التصنيف قصير الأجل
+bb (رفع التصنيف من bb)	تصنيف الجدوى
C/D	التصنيف الفردي
1	تأكيد الإسناد
A+	تأكيد الحد الأدنى من الإسناد

المخاطر السيادية

AA	العملات الأجنبية – طويل الأجل
AA	العملة المحلية – طويل الأجل

النظرة المستقبلية

مستقر	العملات الأجنبية على المدى الطويل
مستقر	العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل
مستقر	العملة المحلية السيادية على المدى الطويل

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الائتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي و التصنيفات المساندة إمكانيات مرتفعة للغاية للدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49% و الملكية غير المباشرة بنسبة 12% من بنك الكويت الصناعي، فضلاً عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التنموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية. من ناحيتها، أكدت وكالة "كابيتال أنتلجنس" للتصنيف الائتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى A+ لعام 2015 مع توقعات 'مستقرة'. ونستعرض موجز التقييم على النحو التالي:

Foreign Currency Long-term	A+
Foreign Currency Short Term	A2
Financial Strength	A
Support	2
Outlook – Foreign Currency	Stable
Outlook – Financial Strength	Stable

الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 – الركن الثالث

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

نظرة عامة على بازل 3 و الركن الثالث:

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار بازل كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال. ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يغطي حساب الأصول المرجحة بالمخاطر الخاص بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. الركن الثاني: يسمح للشركات و المراقبين باتخاذ وجهة نظر بشأن ما إذا كان ينبغي للشركة أخذ رأس مال إضافي لتغطية ثلاثة أنواع المخاطر تحت الركن الأول، أو لتغطية مخاطر أخرى. وتدعم النماذج و التقييمات الداخلية للشركة هذه العملية التي هي تفاعلية بين البنك و الجهة الرقابية، أي بنك الكويت المركزي. الركن الثالث: يغطي الاتصال الخارجي للمخاطر ومعلومات رأس المال بالمصارف.

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

- . الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الإنكشاف الائتماني و هي ثابتة عبر هذا القطاع
- . الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.
- . الثالث هو الأسلوب المتقدم و الذي يتناسب مع هياكل كبيرة و أكثر تعقيداً

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب النمذجة الداخلية المصمم خصيصاً للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، و التي تشكل عصب الأعمال الرئيسية للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه لا يجوز للبنك تحمل أي إنكشافات قروض تجزئة أو العقارات. ولأغراض الضغط فقط، فإن البنك يطبق أسلوب النمذجة الداخلي الداخلي لحساب احتمالات التعثر لكن يستخدم المعايير القياسية لحالات التعثر الافتراضية (loss given default) ولعوامل التحويل الائتماني credit conversion. و تجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقاً للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبارات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

تطبق إجراء اختبارات الضغط مرتين في سنة، وفقاً لسياسة البنك بشأن بازل - الركن الثالث، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر ديسمبر، فضلاً عن التقرير الكمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنوي كما في شهر يونيو و كذلك حسب البيانات التقديرية.

إدارة مخاطر رأس المال:

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال حاضراً وفي المستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:

- . تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يركز نشاط البنك التجاري، وحيث يتمركز عمله بصورة حصرية
- . دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال
- . دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات

يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الإستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلا عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

تأخذ إدارة رأس المال البنك كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس الركن الأول والركن الثاني من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تشمل قواعد بازل 3 طرق الحساب وأوزان المخاطر، ويمكن أيضا تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة أعلاه، بل أنه يغطي أساساً أنواع أخرى من المخاطر. وكونه بنكاً صناعياً يعمل على أساس نظام عمل مركز لكنه مُقيد، ذلك يعطي وزناً كبيراً لمخاطر التركيز. ويستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال الاقتصادي.

ويضمن البنك احتفاظه بمصّدات buffers كافية أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصّدات من قبل إدارة المخاطر وتقديمها تقارير دورية إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة المجلس لإدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح للبنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من المتطلبات الرأسمالية التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصّدات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصراً رئيسياً في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك أسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعاً لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضاً التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، و يتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنباً إلى جنب مع الإحتياطات الضخمة المفصح عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الإعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني والمصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي.

و مع التوسع المخطط له في محفظة الأصول وفقاً للخطة الاستراتيجية للبنك للسنوات الثلاث القادمة، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة كفاية رأس المال إلى حد كبير فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرسملة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التنوع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. نظرياً، حتى لو تم رفع الدعم الحكومي كلياً من معادلة كفاية رأس المال، فإن البنك سيواصل الحفاظ على معدلات قوية لكفاية رأس المال بنسبة تتجاوز معايير بازل 3 بفارق كبير. وفي الواقع، فإن نسبة كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3 باستثناء القرض الحكومي الدائري طويل الأجل، كانت 46.89% كما في 31 ديسمبر 2015.

هيكلية وكفاية رأس المال:

بالإضافة إلى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون دينار كويتي و الإحتياطات الضخمة لإختيارية المصرح بها، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الأجل قابل للتجديد طويل بمبلغ 300,000,000 دينار كويتي ("دك") (= 990 مليون دولار أمريكي تقريباً)، مقدم من حكومة دولة الكويت في أول مرة بموجب المرسوم الأميري الصادر في سنة 1973، تستعمله إدارة المشاريع في البنك في تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من القطاع الصناعي بشروط ميسرة. كما قدمت حكومة دولة الكويت قرضاً إضافياً بمبلغ 100 مليون دك (= 330 مليون دولار أمريكي تقريباً) في شكل اعتماداً استثمارياً لبنك الكويت الصناعي بغرض تمويل محفظة المشاريع الصغيرة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وليس لدى البنك أي أدوات مالية معقدة أو مركبة في هيكل رأس المال.

الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة ("كيبكو")، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراندا كايمان، جزر الهند الغربية البريطانية (معا "المجموعة").

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وعقد وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6 في المائة تقريباً من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي ليست ذي بال، ولا

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة، و تقدم بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي في كبيانات مجمعة للشركات التابعة.

هيكل رأس المال – 31 ديسمبر 2015

Tier I Capital		220,275
رأس المال – الشريحة 1		
Permanent Shareholder Equity	حقوق الملكية الدائمة	20,000
Reserves:		
Statutory reserves	الإحتياطيات	32,598
Voluntary reserves	الإحتياطيات التنظيمية	136,887
Fair value reserve	الإحتياطيات الاختيارية	11,792
Retained Earnings	إحتياطيات القيمة الاسمية	20,999
Additional Tier I capital	الدخل المحتفظ به	Nil
	رأس مال إضافي شريحة 1	
Tier 2 Capital		5,739
	رأس المال الشريحة 2	
	المخصصات العامة المسموح بها	5,739
	إجمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات	228,014

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

فئات الأصول لمخاطر الائتمان (المحفظة القياسية)	رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الائتمان كما في 2015/12/31	صافي الائتمان الإنكشاف (بعد استبعاد CRM)	الاف دك موزونة بالمخاطر تكلفة رأس المال
1 البنود النقدية	144		---
2 مطالبات على جهات سيادية	147,490	693	
3 مطالبات على منظمات دولية	---		---
4 مطالبات على PSE	---		---
5 مطالبات على MDB	---		---
6 مطالبات على بنوك	127,294		25,464
7 مطالبات على مؤسسات تجارية	353,276	334,696	
8 مطالبات على أصول مضمونة	---		---
9 مطالبات إئتمانية	---		---
10 قروض جزئية تنظيمية	---		---
11 إنكشافات متأخرة الأداء	3,747		3,669
12 إنكشافات أخرى	94,598		94,598
إجمالي الإنكشافات	726,549		459,120
رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الائتمان			57,343
الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان			
رأس المال المطلوب لمخاطر السوق			
إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق			5,609
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق			659
رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية			
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية			40,068
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية			5,209
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر			486,237
إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية			63,211
رأس المال المؤهل			
Tier 1	222,257		
Tier 2	5,739		
رأس المال المؤهل غير المستخدم			164,803
معياري كفاية رأس المال			
معياري كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3/ بنك الكويت المركزي			46.89 %
معياري كفاية رأس المال وفقاً لرأس المال الشريحة 1 فقط			45.71 %
معياري كفاية رأس المال – الشريحة 1			45.71%.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

نسبة الرافعة المالية:

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم النفوذ في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الإستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع وكذلك بالاقتصاد؛ و(2) تعزيز المتطلبات القائمة على باستخدام تدبير "مساند" سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر .

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطار لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكماً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصادقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقاً لبازل 3 أنها إجراء رأس المال (البسيط، شريحة رأس المال الأولي Tier 1 capital) مقسوماً على نسبة الإنكشاف (القاسم المشترك)، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية: نسبة الرافعة المالية = إجراء رأس المال / نسبة الإنكشاف (%). في الكويت، فإن النسبة الرقابية الدنيا هي 3.0%

نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2015 – مجمعة

Item	Leverage ratio Framework (000)
On-balance sheet exposures	
1. On-balance sheet items	624,028
2. (Amounts of assets deducted when calculating the T1 of the capital)	0
3. Total On-balance sheet exposures	624,028
Derivative Exposures	
4. Gross Exposure (including the amount of additional factor)	6,552
5. (Adjustments)	0
6. Total derivative exposures	6,552
Securities financing transaction exposures	
7. SFT Assets	0
8. Total securities financing transaction exposures	0
Off Balance sheet items	
9. Commitments	181,620
10. (Adjustments for conversion to credit equivalent amounts)	(145,296)
11. Total Commitments	36,324
12. Contingencies	84,012
13. (Adjustments for conversion to credit equivalent amounts)	(48,188)
14. Total Contingencies	35,824
15. Total Off Balance sheet items	72,148
Capital & Total Exposures	
16. Tier 1 Capital	222,276
17. Total Exposures	702,728

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

Leverage Ratio	
18. Basel III Leverage Ratio	31.63%

إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وبهذا الخصوص، يخصص البنك قدراً كبيراً من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساساً من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضاً على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزنة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور وظيفة إدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية والرقابة وتحمل المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات تمت مراجعتها من قبل لجنة السياسات والإجراءات (بعضوية رئيس إدارة المخاطر). يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنباً إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضاً لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر (appropriate risk appetite)، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع ورأس المال العامل وتمويل التجارة. كما تقوم إدارة المخاطر بالقياس الكمي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة تركيز المخاطر. ويحدث تركيز للمخاطر الائتمانية عند انتماء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركيز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التراكبات الجغرافية و فترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنوع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للإنكشاف للأطراف المقابلة على حدة لا تتجاوز 15% من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك، الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، لذلك يميل خطر التركيز إلى الإرتفاع.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

وضع البنك نظاماً لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الإنكشاف على مقياس من 1 إلى 10. و توصي إدارة المخاطر بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد و تقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة للتصنيف داخلياً. و تراقب إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظه الائتمان، و كذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.

كذلك، طبقت إدارة المخاطر نظام قائم على أسس خوارزمية يحدد الاحتمالات الافتراضية للتعثر يقاس إلى قاعدة بيانات خارجية ضخمة. و النظام مرتبط بنظام التصنيف الائتماني الداخلي؛ و يستخدم هذا النظام حالياً للتحقق من صحة التقييمات الداخلية للقروض الفردية و محفظة الائتمان بوجه عام. و حيث أن القطاع يتجه إلى الانتقال إلى نظام الإبلاغ الرقابي الدولي بشأن التحديد المبكر للمخصصات استناداً إلى الخسائر المتوقعة دون حدوث حالات تعثر فعلية، فمن المتوقع أن تؤدي قاعدة البيانات هذه وظائف إسنادية متعددة.

و بغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. و تعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وعلى الأخص للوحدات الصناعية في الكويت – و هي البلد التي يتفهم البنك ديناميكياتها بصورة جيدة و حيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي و يدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركيز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين و في حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. و يجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات و الإجراءات العلاجية المتخذة؛ و إذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

و قد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلاً عن مستوى البنك كاملاً، عمليات إئتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر و اعتمادها و رصدها و مراقبتها بشكل صحيح و سليم. و تعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات و الإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها و تحديثها دورياً. و يتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق و شامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الائتمان و الاستثمار و طلبات التمديد و التجديد للحالات الائتمانية القائمة.

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، و تبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان اعلى من مستويات معينة؛ و يتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الائتمانية المخصصة حسب الدولة و القطاع الإقتصادي و المقترض و نوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الائتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الائتمانية المقررة. يتم رصد التركيزات حسب الحجم و القطاع الإقتصادي و الأعمال التجارية و القطاعات الصناعة و تعتبر هذه التركيزات محدودة. و بهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي التركيز نسبة التركيز عند 15 في المائة من قاعدة رأس المال

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

يحرص البنك على عملية توثيق واستكمال المستندات لوضع الضمانات قبل منح الائتمان؛ مع العناية بضمان كفاية وحماية المستندات والوثائق اللازمة. في حالة القروض الصناعية، يطلب من العميل تقديم رهناً عقارياً أولاً مقابل موجودات المشروع الثابتة والمنقولة، ويحتفظ بحد أدنى كغطاء للضمانات يساوي مرة ونصف لقيمة القرض. وفي حالة حقوق ملكية قابلة للتسويق، يتم التقييم على أساس ربع سنوي مع مراقبة غطاء الضمانات من قبل وحدة المتابعة، ويلتزم المقترض بترتيب تأمين شامل على الموجودات المشمولة في إطار القرض مع اعتبار البنك مستفيد أول.

تقوم إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان. و نشرح في الجزء التالي كيفية تصنيف المخالفات وأسلوب تحديد المخصصات.

يصنف القرض أنه غير منتج في حال تأخر سداد الفائدة أو مبالغ أصل القرض لمدة 90 يوماً؛ ويتم التعامل مع تصنيف "غير منتج" بصفة سرية ولا يفصح عنها لأي أطراف خارج البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يصنف القروض على أنه غير منتج في حالة توفر الإعتقاد بوجود احتمالات بدرجة معقولة أن لن يتم تحصيل 100% من الفائدة مستقبلياً. ولا يتم إعادة هذه القروض مرة أخرى إلى تصنيفها كقرض منتج ما لم تسدد جميع مبالغ الفوائد وأصل القرض المستحقة. بالنسبة للقروض التي تم تأمينها بشكل سليم، ويتم تحصيلها بشكل منتظم، فإنها تصنف كقرض منتج. كما يحدد البنك مخصصات إضافية لكل حالة على حدة على أساس توصيات لجنة المخصصات واستخدام السلطة التقديرية للإدارة. ويضمن اتباع إجراءات متحفظة في تقدير المخصصات بأن تم تحديد مخصصات تجاوزت بكثير المعايير الرقابية التنظيمية بهذا الخصوص.

معلومات عن الإنكشافات الإئتمانية

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

نين ما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

التسهيلات الائتمانية (للعلماء المقيمين وغير المقيمين):

1. يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:
 - الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10% عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
 - الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
 - التسهيلات الائتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم و قرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الائتماني
 - دفعات سداد القرض متعثرة
 - تأخر سداد الفوائد المستحقة

2. تصنيف القروض غير المنتظمة:

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوماً؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوماً وأقل من 365 يوماً، أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوماً، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

3. المخصصات المطلوبة:

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

ديون دون المستوى:	20%
ديون مشكوك في تحصيلها:	50%
الديون المعدومة:	100%

تحدد 1% مخصصات عامة مقابل جميع حالات الإنكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حالياً لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغات الرقابية رقم 9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الائتمانية؛ حيث بلغ الرصيد النقدي الفعلي المستحق (بعد استبعاد الفوائد) 3.65% من الإنكشافات الائتمانية كما في 31.12.2015.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

كما في 31 ديسمبر 2015		
فئة فترات وجوب السداد	المبالغ المتعثرة (آلاف دك)	% من إجمالي المبلغ المستحق
0<30	1,262	9.15
31<90	10,679	77.45
91<180	0	-
181<364	0	-
1 year (365) <3 year	1,847	13.40
الديون المشكوك في تحصيلها (3 – 5 سنوات)	-	-
الديون المعدومة (أكثر من 5 سنوات)	-	-
إجمالي المستحق المتأخر	13,788	
إجمالي الإنكشافات الائتمانية	378,005	
الإنكشافات المستحقة المتأخرة كنسبة مئوية من إجمالي الإنكشافات الائتمانية	3.65%	

كما بلغت نسبة القروض غير المنتجة (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 1.09% كما في 31.12.2015

ب - القروض السيادية:

تصنف القروض المتعثرة و المخصصات مقابلها حسب التصنيف الائتماني وفقاً لمصفوفة بنك إنجلترا.

ج - التصنيفات الائتمانية:

يتبع البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي يستند إلى مقياس تصنيفي من 1 – 10. وتعتبر القروض بين 1-4 قروض ممتازة، والقروض في الفئات A5 و 5B و 5C قروض منتجة، والقروض بين 6-10 تصنف قروض غير منتجة أو على "تحت الملاحظة":

معلومات حول الإنكشافات الائتمانية		
بنود خارج الميزانية ****	بنود الميزانية	فئة الأصول (المحفظة العادية)
	144	1. بنود نقدية
	147,490	2. مطالبات على قروض سيادية
		3. مطالبات على منظمات دولية
		4. مطالبات على PSE
		5. مطالبات على MDB
6,614	120,679	6. مطالبات على بنوك
62,866	290,411	7. مطالبات على مؤسسات تجارية
		8. مطالبات على أصول مضمونة
		9. مطالبات على مشتقات إئتمانية
		10. قروض جزئية متوافقة رقابياً
		11. قروض إسكانية مؤهلة
81	3,666	12. انكشافات متأخرة السداد
9,202	85,396	13. انكشافات أخرى

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

	الإجمالي											
	78,762		647,786		قروض و سلفيات: القرض الصناعي 1				قروض و سلفيات – تسهيلات إئتمانية			
	إجمالي القروض و السلفيات		إجمالي القروض و السلفيات		ديسمبر 2015		ديسمبر 2014		ديسمبر 2015		ديسمبر 2014	
الكويت	292,866	99.62%	280,839	99.59%	154,082	100.00%	148,174	100.00%	138,784	99.19%	132,665	99.13%
أوروبا	446	0.15%	441	0.16%	0	0.00%	0	0.00%	446	0.32%	441	0.33%
آسيا و الباسيفيكي	680	0.23%	723	0.26%	0	0.00%	0	0.00%	680	0.49%	723	0.54%
الإجمالي الكلي	293,992	100.00%	282,003	100.00%	154,082	100.00%	148,174	100.00%	139,911	100.00%	133,829	100.00%

**** ملاحظة: جميع الإنكشافات الائتمانية غير الممولة موجودة في الكويت

التوزيع الجغرافي للإنكشافات كما في 2015/12/31

المتوسط اليومي لإجمالي القروض و السلفيات كما في 31 ديسمبر 2015

	31 ديسمبر 2015		31 ديسمبر 2015	
	متوسط الرصيد اليومي	%	متوسط الرصيد اليومي	%
الإجمالي الكلي للقروض و السلفيات	299,231,723.28	100.00	283,880,350.65	100.00
قروض و سلفيات: القرض الصناعي 1	151,861,313.66	50.75	149,783,855.54	52.76
قروض و سلفيات – تسهيلات إئتمانية	147,370,409.62	49.25	134,096,495.11	47.24
القروض الصناعية - تجارية	115,733,261.62	38.68	100,022,267.24	35.23
قروض أخرى	1,175,947.24	0.39	1,157,309.78	0.41
حسابات سحب على المكشوف/ مكشوفة	30,129,681.72	10.07	32,843,504.97	11.57
خطابات اعتماد معلقة و مساندات	69,422.23	0.02	69,998.57	0.02
أوامر دفع	262,096.81	0.09	3,414.54	0.00

محفظة الأستحقاقات المتبقية للقروض و السلفيات كما في 2015/12/31

	ش المحفظة الإجمالية		القرض الصناعي بشروط ميسرة		ش القروض و السلفيات بشروط تجارية	
	ش ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ش ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014
ش نهاية شهر واحد	62,555	39,861	8,094	7,278	54,461	32,583
ش 3 أشهر	49,233	46,812	14,347	9,902	34,887	36,910
ش 3 أشهر 12 شهر	61,742	51,683	22,616	25,014	39,125	26,669
ش 3 أشهر 3 سنة	63,833	87,161	61,965	65,386	1,868	21,775

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

ش 5 سنوات	44,748	46,155	36,858	41,725	7,889	4,430
ش 5 سنوات	11,882	10,331	10,201	(1,132)	1,680	11,463
ش الرصيد كفاية	293,992	282,003	154,082	148,174	139,911	133,829
العام						

القروض المتعثرة – حسب التوزيع الجغرافي كما في 2014/12/31

مخصصات مقابل القروض المتعثرة	2014	2014	2014	2014	
800	839	1,019	1,693		الكويت
800	839	1,019	1,693		دول مجلس التعاون الخليجي أخرى
81.5%	49.50%	0.35%	0.57%		الإجمالي الكلي
					القروض المتعثرة كنسبة مئوية % من
					محفظه القروض القائمة
					نسبة التغطية

محفظه القروض والسلفيات – حسب القطاع كما في 2015/12/31

	Regular & Irregular Loans and Advances of the Bank							
	Outstanding Balance 2014		Outstanding Balance 2015		Total Provision 2014		Total Provision 2015	
Chemicals	16,291,182.15	5.78%	16,947,731.86	5.76%	162,234.79	4.33%	169,480.29	4.55%
Food & Beverages	15,109,457.26	5.36%	15,081,805.12	5.13%	138,800.68	3.71%	140,689.27	3.78%
Metal Products & Engineering	91,267,159.23	32.36%	91,247,485.13	31.04%	1,161,719.38	31.03%	1,190,195.64	31.95%
Construction & Building Material	68,799,627.47	24.40%	58,555,284.29	19.92%	1,217,807.17	32.53%	1,115,523.69	29.95%
Trading and Commerce	160,225.00	0.06%	196,950.00	0.07%	1,602.25	0.04%	1,969.50	0.05%
Furniture	2,670,424.39	0.95%	3,067,642.38	1.04%	26,709.19	0.71%	30,681.37	0.82%
Textile	102,689.86	0.04%	116,484.63	0.04%	1,026.90	0.03%	1,164.85	0.03%
Marine	1.00	0.00%	1.00	0.00%	1.00	0.00%	1.00	0.00%
Paper & Printing	7,803,223.20	2.77%	8,700,270.68	2.96%	78,033.22	2.08%	87,003.70	2.34%
Government	722,503.65	0.26%	680,304.49	0.23%	7,225.04	0.19%	6,803.05	0.18%
Oil and Gas	43,117,345.86	15.29%	59,878,232.35	20.37%	431,173.46	11.52%	598,782.32	16.08%
Agriculture and Fishing	430,000.00	0.15%	379,262.12	0.13%	4,300.00	0.11%	3,792.65	0.10%
Others (Non-Financial)	35,088,117.59	12.44%	38,694,878.22	13.16%	369,031.69	9.86%	374,275.32	10.05%
Non-Financial Sectors	281,561,956.66	99.84%	293,546,332.25	99.85%	3,599,664.77	96.14%	3,720,362.63	99.88%
Financial Sectors	440,932.78	0.16%	446,128.68	0.15%	144,414.28	3.86%	4,468.22	0.12%
Total Sectors	282,002,889.44	100.00%	293,992,460.93	100.00%	3,744,079.05	100.00%	3,724,830.85	100.00%
General Provision & management decision					15,523,293.00		20,863,733.98	
Total Provision					19,267,372.05		24,588,564.83	

الحد من المخاطر الائتمانية:

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب إحداث عن غير قصد منه نشوء أي أمور قانونية. تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الإعتيادية مثل النقد، والرهون على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية.. إلخ. وفي حالة الرهن، يصر البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ ما يلزم للإطمئنان بشأن الجدارة الائتمانية للضامن بالحصول على معلومات مالية كاملة عن الضامن، على الأساس المنطقي أن البنك ينظر إلى الضامن كما لو كان نفسه هو المدين الأساسي الذي يلزم أن يكون مؤهلاً بصورة متناسبة مع حجم الالتزام الائتماني. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسمي من المصرف المعني كشرط مسبق.

و نظراً لطبيعته باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات و الموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

تركز المخاطر الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملائه في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد. تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الاقتصادية.

الإنكشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في

31.12.2015

صافي مخاطر الائتمان	صافي الإنكشافات الائتمانية بعد	الإنكشافات الائتمانية قبل	(ألاف دك)
			فئة الأصول (المحفظة العادية)
	144	144	بنود نقدية
693	147,490	147,490	مطالبات على قروض سيادية
			مطالبات على منظمات دولية
			مطالبات على PSE
			مطالبات على MDB
25,464	127,294	127,293	مطالبات على بنوك
334,696	334,696	353,276	مطالبات على مؤسسات تجارية
			قروض تجارية رقابية
			قروض إسكانية مؤهلة

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

3,669	3,747	3,747	انكشافات واجبة الأداء
94,598	94,598	94,598	انكشافات أخرى
459,120	707,969	726,548	الإجمالي
	459,120		الإجمالي الكلي

إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية و حساب الأصول والمشتقات. وتكمن غالبية الإنكشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزنة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات
- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي و شفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول
-

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبياً، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد كبير الإنكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزنة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضاً مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاتها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنويع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

الأسهم أو السندات التجارية أوالتجارة في المشتقات والخيارات و السلع أو في من الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والإنكشافات على الأطراف المقابلة فضلاً عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تنطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول و صرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حالياً محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي إنكشافات في عمليات التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز عمليات المبادلة الآجلة بالعملات الأجنبية كجزء من الإنكشاف على المشتقات بقيمة تبلغ 6.5 مليون دينار كويتي.

مخاطر السوق

متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد

فئة المخاطر	تكلفة رأس المال
1 مخاطر أسعار الفائدة	0
2 مخاطر مراكز الاسهم	0
3 مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية	406
4 مخاطر السلع	0
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب مقابل مخاطر السوق	659
إجمالي الأصول الموزونة لمخاطر السوق	5069

مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية و لأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلاً عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالمياً. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعثر الحاد ومنخفضة الأداء مما تطلب الإستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للإستثمارات الصناعية الإستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الإستثمارية تعتبر سلبية وتخضع للتقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءاً ضئيلاً من محفظة الأسهم. ويتم الاحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أداءها، وتدخل تحت إدارة كيبكو كإنكشافات محلية فقط. يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الإستراتيجية الميمنة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلاً عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. ووفقاً للمبادئ التوجيهية لبازل 3، يتم تكوين رأسمال بنسبة 100% في دفاتر البنك لتغطية إنكشافات مخاطر جميع الاستثمارات في الأسهم. وتصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والتفقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخلياً في إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلبياً على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم مواءمة mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاماً من حكومة دولة الكويت (اعتباراً من سنة 1973 مع دوران القرض) بسعر جزئياً بمعدل ثابت بنسبة 2/1 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والإلتزامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك البنك في عمليات إقراض مدعومة بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة..

إلى حد كبير، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة و مسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

حوالي 90% من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. و من بين العملات الأخرى، يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ و فيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الإنكشاف، رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموماً مع كل وعاء من أوعية الإستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، مثال حساسية التأثير إلى الإنخفاض بنسبة 1% في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الأستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الإنخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية و خارج الإستحقاقات قصيرة الأجل. و الأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، و سندات التدخل المباشر للشهر الواحد، و سندات الخزنة هي من الأدوات الوحيدة المتاحة لنشرالفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ و من شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الإنكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات عمليات الخزنة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و (ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.

حساسية سعر الفائدة (ألاف دك)			ديسمبر 2015 بالدينار الكويتي
فوق 5 سنوات	5-1 سنوات	لغاية 1 سنة	
23,664	137,876	390,060	الأصول المدرة للفوائد
-	-	304,042	مطلوبات بالفائدة
23,664	137,876	86,019	GAP
247,559	223,895	86,019	نسبة gap تراكمية
KD 2,475.6			الحساسية إلى 1% تغيير على السعر

حساسية سعر الفائدة الدولار الأمريكي بالدينار الكويتي (ألاف)			ديسمبر 2015 بالدولار الأمريكي
فوق 5 سنوات	5-1 سنوات	لغاية 1 سنة	
-	-	35,162	الأصول المدرة للفوائد
-	50,000	75,801	مطلوبات بالفائدة
-	(50,000)	(40,639)	GAP
(90,639)	(90,639)	(40,639)	نسبة gap تراكمية
KD (906.4)			الحساسية إلى 1% تغيير على السعر

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

KD 1569.20

إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى 1% تغيير على السعر

إدارة مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لزيادة مفاجئة في صافي التدفقات النقدية ؛ و في هذه الحالة، سوف تستنفذ هذه التدفقات الموارد النقدية المتاحة لإقراض العميل و النشاطات التجارية والاستثمارات والودائع. و في أقصى الحالات، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى تخفيض الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. و تعتبر مخاطر عدم القدرة على القيام بذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الظروف المرتبطة بالمؤسسة المالية وعلى مستوى السوق.

يتم إدارة مخاطر السيولة بواسطة رصد فجوات عدم موائمت استحقاقات الأصول و الخصوم و ونسب السيولة المستهدفة. و قد ظلت معدلات السيولة في البنك، سواء بالعملة المحلية والأجنبية، مستقرة عند مستويات مريحة خلال 2015؛ و استمر البنك في بناء علاقات مع المؤسسات الكويتية التي هي في وضع يمكنها من الإقراض بالعملة الأجنبية، مما يوفر تنوع قاعدة تمويلية للبنك. كذلك، توجد خطط للطوارئ لمعالجة حالات صدمات السيولة قصيرة الأجل. و تخضع هذه المخاطر لمراقبة إدارة المخاطر وتقييمها جماعيا بواسطة لجنة الأصول والخصوم و الإستثمارات (ألكو). و يتمسك البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إدارة السيولة و لظالما التزم على الدوام بالحدود التنظيمية للفجوات؛ فضلا عن ذلك، فقد طبق البنك المبادئ التوجيهية لبازل 3 بشأن إدارة و الإبلاغ الرقابي لمخاطر السيولة. و حول نسبة تغطية السيولة، فإنها متقلبة، لكن في كل الأوقات كما في الوقت الحاضر (31.12.2015) فإنها تتجاوز الحدود التنظيمية بنسبة 100%.

السياسات المحاسبية:

الأصول المالية التي يتوجب الإحتفاظ بها لفترة غير محددة من الوقت والتي لا تصنف بالقيمة العادلة في بيان الدخل و بيان القروض والمستحقات و الأصول المحتفظ بها حتى استحقاقها فهي تصنف على أنها أستثمارات متاحة للبيع. و يتم الإبلاغ الرقابي عن هذه الاستثمارات بقيمتها العادلة على أساس ربع سنوي و يؤشر بها في السوق الذي تتوافر به تقييمات السوق. و بالنسبة لمشاركات الأسهم غير المدرجة أو الاستثمارات الخاصة في الصناديق التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها، فيتم إدراجها بتكلفة أقل تعثراً. الإستثمارات الأخرى المتاحة للبيع تقدر بداية بقيمة تكلفتها ثم تقاس مرة أخرى بالقيمة العادلة بدون مكاسب أو خسائر محققة مقدرة مباشرة في عمود "دخل شامل آخر Other Comprehensive Income". تستند استثمارات القيمة العادلة المدرجة في البورصة على سعر السوق المعلن (سعر الشراء) كما في تاريخ الميزانية العمومية دون أي خصومات لتكلفة المعاملات. تستند جميع تصنيفات الاستثمارات على المعايير الدولية للإبلاغ الرقابي المالي.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

ملاحظة: تتوفر المعلومات الكمية المتعلقة بالاستثمارات في البيانات المالية.

إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية والأحداث الخارجية، وعدم كفاية أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الإستحواذ الاحتياطي والأخطاء البشرية وجودة خدمة العملاء والامتثال الرقابي والتوظيف والتدريب والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق و تحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على اساس التكلفة مقابل الفائدة.
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين

تقع المسؤولية الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مدراء الإدارات المسؤولة عن اتباع ضوابط الرقابة الداخلية الملائمة للبيئة التشغيلية لدى كل منهم. وتتبع آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في إجراء مراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد عمد البنك إلى تغطية بعض المخاطر التشغيلية، التي لا يمكن التحكم بها داخليا، بواسطة وثائق تأمينية. وتعتبر النسبة العالية من حالات المخاطر التشغيلية للبنك تكلفتها المالية منخفضة، في حين نسبة ضئيلة جداً من حالات المخاطر التشغيلية تكون ذات تأثيرات مادية، واستمر هذا الوضع على مدى عام 2015.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- . تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
- . تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
- . الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
- . تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية
- . تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
- . خطط الطوارئ في الموقع
- . خطط طوارئ خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plans وبرامج الإنعاش في حالات الكوارث disaster recovery programs

تعتبر وظيفة أمن مسؤولية أمام رئيس إدارة المخاطر وتقوم بصفة مستقلة برصد البيئة الأمنية و الحالات و المخالفات الأمنية للمعلومات؛ و في عام 2015، دخلت هذه الوظيفة باعتبارها جزءاً أساسياً من النظام المصرفي حيز التطبيق، و يجري العمل على إنجاز إجراءات تقييم داخلية و خارجية لمواطن الضعف vulnerability assessment في النظم المتبعة.

و يعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات وحلول إدارة تخزين البيانات و إدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلاً.

يهدف الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية على أساس الدخل الإجمالي لثلاث سنوات. و يتم حسابه وفقاً لعوامل بيتا Beta المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لبازل 3 و التي تعمل كوكيل للعلاقة بين الخسارة التشغيلية إدارة عمل تجاري معين و الدخل الإجمالي لهذا المشروع أو العمل التجاري. وقد احتسبت المصاريف الإجمالية للمخاطر التشغيلية على أساس متوسط ثلاث سنوات من مجموع المصاريف الرأسمالية التنظيمية على إدارات الأعمال التجارية، تحديداً: إدارة الأعمال التجارية المصرفية، بما في ذلك إقراض المشاريع وإقراض رأس المال العامل، و 'التجارة & المبيعات' التي تصنف تحتها الإستثمارات المباشرة لصندوق الأسهم. ونظراً لما جاء في النظام الأساسي للبنك، وطبيعة عمله كمصرف متخصص، فإنه يحظر عليه العمل في مجالات معينة، على وجه التحديد: مجالات البيع بالتجزئة المصرفية، و زيادة تمويل الشركات من خلال أسواق الأسهم، خدمات الدفع لطرف ثالث، خدمات الوكالة، إدارة الأصول والوساطة المالية وخدمات أمين الأموال custodian لحساب طرف ثالث. البنك. هذا، و يحتفظ البنك بقاعدة بيانات لخسائره التشغيلية مصنفة وفقاً لمعايير بازل.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

المخاطر التشغيلية

الأف دك					
تكلفة رأس المال	متوسط 3 سنوات	الدخل الإجمالي *			نشاط الأعمال (وفقاً لتصنيف بازل 3)
		إجمالي الدخل	2015	2014	
2,307.45	15,383	12,892	18,225	15,032	مصرفي تجاري
897.96	4,989	6,014	3,898	5,054	أخرى
3,205	20,372	18,906	22,123	20,086	إجمالي
41,499	إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية				

سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشرافية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/92/2002) والقانون رقم 35 لعام 2002، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد و مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد جرى تحديث سياسة وإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصاً من البنك على الإلتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات "أعرف عميلك (KYC)، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الإلتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وفي عام 2015، جرى تطبيق النظم على كامل قاعدة عملاء البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

معلومات حول سياسة البنك للرواتب و المزايا

نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب و المزايا

صممت سياسة البنك للرواتب و المزايا بهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات و المعارف و الدراية الإحترافية، و ذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. و تتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية و مكونات المكافأة المالية مع الأخذ في الإعتبار أهداف تعزيز أداء البنك و الإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

و استناداً على توصيات لجنة مجلس الإدارة للترشيدات و المكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد و تعديل مضمون و هيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

مكونات الراتب و المزايا: يتم تجميع كافة مكونات الراتب و المزايا لضمان تقديم حزمة مناسبة و متوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال و درجة الموظف في البنك و الوظيفة فضلاً عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. و تشمل مكونات الراتب و المزايا المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت
2. مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء
3. مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر و العائد
4. مزايا أخرى
5. مكافأة نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية و مدى تعقيدها و الدرجة الوظيفية و مستوى الأداء و أحوال السوق المحلية و القوانين المعمول بها.

صممت مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء و مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر و العائد (STI/LET) باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز و مكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات و أهداف البنك وفقاً للاستراتيجية و الخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) و مكافأة نقدية مؤجلة إلى كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، إدارة/مستوى

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

الوحدة وعلى مستوى الموظفين. والهدف الأساسي من مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقارنة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد بهدف تشجيع الأداء المستدام المنضبط على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2015 فصاعداً.

قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتعد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلاً عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدلات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقاً لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام الرواتب والمزايا للموظفين وفقاً للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري "لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا" المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة الرواتب والمزايا لضمان مواءمتها مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للرواتب والمزايا.

لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا: دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية الجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للرواتب والمزايا، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة الرواتب والمزايا ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة الرواتب لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا عن كثب مع لجنة المخاطر في البنك ومع رئيس إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام الرواتب والمزايا.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

اجتماعات اللجنة: عقدت اللجنة 7 اجتماعات خلال 2015
 الأعضاء (الدائمين في لجنة مجلس الإدارة للترشيحات و الرواتب و المزايا:
 السيد/ صلاح الكليب رئيساً
 السيد/ عادل الحميضي نائب الرئيس
 السيد/ أحمد الطاحوس
 السيد/ خالد الربيعان
 السيد/ خالد العلي

الخبراء الإستشاريون الخارجيين لتصميم هيكل الرواتب و المزايا ومستشار اللجنة: السادة/ شركة إرنست أند يونج. في إطار التوصيات المقدمة من الخبراء الاستشاريين، تم وضع سياسة جديدة في 2014 لتنظيم الحوافز و نفذت بحلول عام 2015، و التي تم استعراض ووصف مكوناتها أعلاه. اعتمد مجلس الإدارة ميثاق و نظام عمل لجنة الرواتب في 2014، كما تم تطبيق نظام تقييم أداء جميع الموظفين – جرى تنقيحه بالكامل - في عام 2015. تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التنموي و العمل المصرفي التجاري و يكمله في ذلك التعامل في المحفظة الإستثمارية. كما أن البنك يدير أيضاً محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطين بمشروعات الصناعات الصغيرة و الحرف اليدوية و التمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للرواتب و المزايا على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة و منوسطة الأمد، و قد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، و ذلك من خلال تطبيق نظام "سمارت" أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة و قائمة على العنصر الزمني)، و ذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs الكمية المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه و الإرشاد و إجراء المراجعات الدورية و من ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلاً عن الأهداف المحددة على أساس نوعية. و تقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الرواتب و المزايا بناء على عوامل القياس التوزيعي و الجمعي لنسبة العائد على الإستثمار، و تدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM و أخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.

و قد أكدت إدارة المخاطر في عام 2014، عدم وجود أية مخاطر مادية و عدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات انكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الإنغماس في أي مجازفات مفرطة في تحمل. و قد تم تقييم جميع تعاملات البنك و المحفظة الإجمالية للبنك من قبل إدارة المخاطر بشكل مستقل و رفع تقرير بذلك إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات الرواتب و المزايا ، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقاً للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الإستثمار و أداء محافظ الأصول و الإجراءات المحددة للمخاطر .

العناصر المتغيرة من الرواتب و المزايا المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. و يبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل زيادة أو النقصان وفقاً لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPS و إجراءات المخاطر. و يتعامل البنك فقط على أساس المكافآت النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الإستثمار و محددة بوزن 40%، و 30% لوزن أداء محفظة الأصول و 30% وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريونالسادة/ مكتب إرنست أند يونج . و يحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على اساس الأداء، فقط أعضاء و موظفي الإدارة العليا الذين لا يتجاوز عددهم 20، هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويل الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافآت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من 3 نواب للرئيس التنفيذي و هم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ و هم: نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والعمليات، نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والمحافظ، و نائب الرئيس التنفيذي للمالية والاستثمارات. أما الوظائف التي تعتبر "حاملة للمخاطر المادية material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، و هي: تمويل المشاريع و المتابعة، و تمويل الشركات، و الاستثمارات المباشرة، و الخزانة، و تمويل المشروعات الصغيرة و المشروعات الزراعية. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة المخاطر، و رئيس التدقيق الداخلي و المراقب المالي، و رئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال و مسؤول وحدة الإلتزام الرقابي.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2015/12/31

بيان الرواتب و المزايا المدفوعة في 2015 (بالدينار الكويتي)

الفئة رقم 1: تشمل 4 موظفينثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى- غير مقيدة
470994	5592	13977

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى- غير مقيدة
	158832	

الفئة رقم 2: تشمل 7 موظفينثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى- غير مقيدة
385420	8127	12875

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى- غير مقيدة
	101174	

الفئة رقم 2: تشمل 5 موظفينثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى- غير مقيدة
209263	5596	6994

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى- غير مقيدة
	38955	